مملكة البحرين

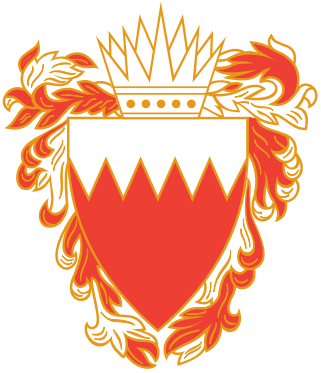

برنامج عمل الحكومة

٢٠١٥ ~ ٢٠١٨

نحو مجتمع العدل والأمن والرفاه

الفصـــل التشريعـــي الرابع

١٤ ربيع الثاني ١٤٣٦

٣ فبراير ٢٠١٥

صاحب السمو الملكي الأمير

سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير

خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

بسم الله الرحمن الرحيم

إستناداً إلى المادة رقم ٤٦ – الفقرة الثانية من دستور مملكة البحرين، والتي تنص على أن "يقدم رئيس مجلس الوزراء برنامج الحكومة خلال ثلاثين يوماً من أداء اليمين الدستورية إلى مجلس النواب..." فقد تم إعداد هذا البرنامج للعرض على مجلس النواب.

المحتويات

المقدمة ١١

أولاً: المحور السيادي ١٧

الأولوية الاستراتيجية: تعزيز الأمن والإستقرار والنظام الديمقراطي والعلاقات الخارجية ١٨

١. حفظ الأمن وتحقيق الإستقرار ١٨

تطوير القدرات الدفاعية والأمنية للبلاد ١٨

رفع جاهزية الأجهزة الحكومية لمواجهة الأخطار وحالات الطوارئ والكوارث ١٩

تعزيز الوحدة الوطنية وإشاعة روح التآلف والتسامح ١٩

٢. تعزيز النظام الديمقراطي ٢٠

الارتقاء بالعمل السياسي والحقوقي ضمن الثوابت الوطنية والشرعية الدستورية ٢٠

ترسيخ التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ٢١

تطوير قطاع العدالة ٢٢

الارتقاء بقطاع الإعلام والاتصال ٢٢

٣. تعزيز العلاقات الخارجية ٢٣

تعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية ٢٣

تعزيز التعاون الوثيق مع دول مجلس التعاون الخليجي ٢٤

تعزيز التعاون مع الدول العربية ٢٤

تعزيز التعاون مع الدول الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي ٢٤

ثانياً: المحور الاقتصادي والمالي ٢٧

الأولوية الاستراتيجية: ترسيخ اقتصاد قوي ومتنوع ونظام مالي ونقدي مستقر ٢٨

١. تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي ومستدام ٢٨

خلق بيئة تنظيمية مواتية للأنشطة الصناعية والتجارية ٢٨

تحسين ربط البحرين بالأسواق الإقليمية والدولية ٢٩

تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي ٣٠

تنويع الاقتصاد المحلي من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات ٣٠

٢. المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وضبط الدين العام ٣٢

زيادة الإيرادات الحكومية وترشيد المصروفات ٣٢
تحسين نظام التقاعد ومعالجة العجز الاكتواري ٣٣
تحسين إدارة الدين العام ٣٣
تعزيز أسواق رأس المال الوطنية ٣٣

ثالثاً: محور التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية ٣٥

الأولوية الاستراتيجية: تمكين البحرينيين لرفع مساهمتهم في عملية التنمية ٣٦
١. تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية ٣٦
توفير البنية التحتية التعليمية المحفزة ٣٦
الارتقاء بجودة التدريس والإدارة المدرسية ٣٧
تطوير المناهج الدراسية وطرائق التعليم ٣٧
الارتقاء بالخدمات التعليمية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة ٣٨
الارتقاء بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ٣٨
تحسين جودة قطاع التعليم الخاص ٣٩
مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ٣٩
٢. الارتقاء بالخدمات الصحية ٤٠
تطوير وتكثيف برامج الرعاية الصحية الوقائية ٤٠
تحقيق التكامل بين خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء المملكة ٤١
تأمين خدمات صحية ذات جودة عالية ٤١
تحسين الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية ٤٢
استدامة الخدمات الصحية ٤٢
رفع كفاءة أقسام الطوارئ بالمستشفيات الحكومية ٤٣
تعزيز الأنظمة الرقابية والإشرافية لقطاع الرعاية الصحية ٤٣
٣. توفير الخدمات الإسكانية للمواطنين بأفضل جودة وسرعة ممكنة ٤٤
تطوير السياسات المتعلقة بالإسكان ٤٤
تقليص فترة الإنتظار من خلال تسريع وتيرة توفير الوحدات السكنية ٤٤
تعزيز دور القطاع الخاص في توفير مشاريع السكن الإجتماعي ٤٤

تسهيل حصول المواطن على التمويل المناسب لإمتلاك المسكن ٤٥
٤. توفير الدعم والرعاية والتنمية الإجتماعية الفعالة ٤٥
تحديث السياسات وتطوير البيئة القانونية للخدمات الاجتماعية ٤٥
توفير الرعاية اللازمة للأطفال والناشئة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم ٤٦
توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة ٤٧
تطوير الخدمات الاجتماعية والرعاية للمسنين ٤٨
تنفيذ البرامج الهادفة إلى دعم الإستقرار والتماسك الأسري ٤٨
التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر ذوي الدخل المحدود ٤٩
تمكين المنظمات الأهلية لتعزيز دورها التنموي ٥٠
تمكين المرأة البحرينية ورفع مساهمتها في عملية التنمية ٥٠
تلبية احتياجات الشباب وتنمية قدراتهم وتمكينهم من التفاعل مع متغيرات العصر ٥١
توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين وتنظيم سوق العمل ٥٢
رابعا: محور البنية التحتية ٥٥
الأولوية الاستراتيجية: تأمين بنية تحتية داعمة للتنمية المستدامة ٥٦
١. تطوير البنية التحتية وزيادة القدرة الاستيعابية ٥٦
تطوير السياسات والأنظمة الهادفة إلى تحقيق الجودة والاستدامة في البنية التحتية ٥٦
تنفيذ مشاريع وخدمات الطرق بما يضمن الاستدامة ٥٧
تطوير مشاريع وخدمات الصرف الصحي ٥٧
توفير خدمات الكهرباء والماء بحد أدنى من الإنقطاعات ٥٨
تطوير البنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري ٥٨
تطوير خدمات الاتصالات والبريد ٦١
خامساً: محور البيئة والتنمية الحضرية ٦٣
الأولوية الاستراتيجية: الإدارة المستدامة للموارد الاستراتيجية مع تأمين التنمية الحضرية المستدامة ٦٤
١. تعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة ٦٤
تحسين كفاءة استهلاك الكهرباء والماء وتقليل الفاقد منه ٦٤
إيجاد مصادر جديدة للطاقة المتجددة لتلبية الطلب المتنامي في البحرين ٦٥

تحقيق الأمن الغذائي ٦٥
تعزيز فعالية استخدام الأراضي ٦٦
٢. توفير بيئة آمنة وملائمة للسكان ٦٧
تعزيز التنمية الحضرية ٦٧
حماية البيئة ٦٨
سادساً: محور الأداء الحكومي ٧١
الأولوية الاستراتيجية: تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الحكومي ٧٢
١. تحسين إنتاجية القطاع العام وتعزيز حوكمته ٧٢
إعادة تنظيم الجهاز الحكومي ومراجعة عملياته ٧٢
التوظيف والتطوير والإحلال الوظيفي ٧٢
حوكمة القطاع العام ٧٣
٢. تحسين وتبسيط الإجراءات في تقديم الخدمات في القطاع العام ٧٣
تعزيز التواصل والتكامل الحكومي ٧٣
توفير الخدمات وتطويرها إلكترونيا ٧٤
تعزير الأمن الالكتروني ٧٤
٣. تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية ٧٤
تبسيط وتطوير عمليات الشراء وإجراءات المناقصات ٧٤
الرقابة والتدقيق الداخلي ٧٥
٤. تحسين التخطيط الاستراتيجي وتطوير السياسات الحكومية ٧٥
التخطيط الاستراتيجي الحكومي المبني على الاحتياجات والحقائق ٧٥
٥. تطوير آليات قياس ومتابعة الأداء الحكومي ٧٦
تعزيز ثقافة القياس باستخدام مؤشر ات الأداء ٧٦
متابعة الأداء الحكومي ٧٦

المقدمة

خطت مملكة البحرين خلال العقد الماضي خطوات كبيرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك في إطار الرؤية الإقتصادية للمملكة ٢٠٣٠ التي اطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، حيث إزداد الناتج القومي بمعدلات بين ٤ إلى ٥٪ وهي من المعدلات الجيدة على المستوى العالمي والتي توضح مدى حيوية الاقتصاد البحريني.

ووفقاً لتقارير مجلس التنمية الاقتصادية فإن برامج إصلاح قطاعات العمل، والتعليم، والاقتصاد، والاستثمار، قد أدت إلى نمو الاقتصاد في العقد السابق بـ ٧٠٪ وانخفاض معدلات البطالة إلى حوالي ٤٪، كما تضاعفت الصادرات غير النفطية وزادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وشهد نصيب المواطن البحريني من الناتج المحلي الإجمالي تزايدًا، عامًا بعد عام، حيث بلغ في عام ٢٠٠٩ نحو ١٨,٧ ألف دولار، حتى وصل في ٢٠١٣ إلى ٢٤,٢ ألف دولار، وهو ما يضع البحرين في مصاف البلدان عالية الدخل وفقًا للمعايير الدولية، ويجعلها تتفوق بمعدل يقارب الضعف على المعدل العالمي البالغ ١٣ ألف دولار لدخل الفرد عالميا.

هذا بالإضافة إلى التحسين المستمر في جودة الخدمات الحكومية المقدمة في مجال التعليم والصحة والاسكان والبنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن ما شهده العالم والمنطقة من تطورات وإضطرابات ألقت بتداعياتها على جميع الدول وخاصة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، وما شهدته من أحداث سريعة متوالية وعدم الإستقرار الذي ضرب معظم دول المنطقة، ما ألقى بالمزيد من الضغوطات على الجهود الحكومية الرامية إلى توطيد الاستقرار الاقتصادي والأمني، ووضعت البلاد أمام جملة جديدة من التحديات التي تتطلب المواجهة، بالإضافة إلى ما يواجه المملكة من تحديات مزمنة.

وتتمثل أبرز هذه التحديات في الآتي :

١. الوضع الإقليمي المتوتر وتزايد خطر الإرهاب ، وتأثر البحرين بهذا الوضع إلى جانب الأحداث الداخلية منذ عام ٢٠١١ ، والتي أثرت سلباً على جهود جذب الاستثمار.

٢. محدودية الموارد الطبيعية من الأراضي ، والمشتقات النفطية(الهيدروكربونات)، والمياه ، نظراً الصغر حجم مساحة المملكة ، ومحدودية الأراضي المخصصة للزراعة مع ازدياد استهلاك المواد الغذائية ، إلى جانب النضوب المتوقع لحقول النفط والغاز الطبيعي ، وتزايد الطلب على الموارد المائية في ظل الامدادات المتاحة واستنزاف المياه الجوفية.

٣. إرتفاع الدين العام والعجز المالي في ميزانية الدولة نتيجة تخصيص اعتمادات مالية كبيرة في دعم السلع الغذائية والطاقة والمحروقات ومواجهة التحديات الأمنية على الساحتين المحلية والإقليمية ، هذا بالإضافة إلى الإعتماد الأساسي على الإيرادات النفطية ، حيث تمثل حوالي ٨٦٪ من الإيرادات العامة بالميزانية مع التأثيرات السلبية المتوقعة نتيجة انخفاض أسعار النفط.

٤. العجز الإكتواري لنظام التأمين الاجتماعي والآخذ في الازدياد نظراً للزيادة الكبيرة في المستحقات التقاعدية مقابل ما يدفعه المساهمون في هذا النظام.

٥. التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، وعلى الأخص في المشروعات العقارية ، وقد أثرت سلباً على بعض الصناعات الرئيسية مثل الألمنيوم. مما أدى لوضع المزيد من الضوابط التشريعية والرقابية على البنوك ، وتراجع الاستثمار في الكثير من المشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص.

وستسعى الحكومة من خلال برنامج العمل إلى تحقيق مجتمع يسوده العدل والأمن والاستقرار والرفاه، والبناء على المكتسبات السابقة في الإطار الذي يضمن تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته وتطوير مناخ الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية باعتبار المواطن البحريني محور التنمية وجوهرها ومحركها.

وتبنت الحكومة لتحقيق هذه التطلعات، مبدأ التوازن بين ما تمتلكه المملكة من إمكانيات وفرص متمثلة في رأس المال البشري والموقع الاستراتيجي والبيئة المواتية للأعمال التجارية والمناخ المعيشي الجذاب من جهة، والتحديات التي تواجهها ومتطلبات واحتياجات المواطنين والمقيمين من جهة أخرى، وذلك وفقاً للأولويات الآتية:

الأولويات الاستراتيجية:

تم إعداد برنامج عمل الحكومة بما يضمن تحقيق الأولويات الاستراتيجية التالية:

- تعزيز الأمن والإستقرار والنظام الديمقراطي والعلاقات الخارجية.
- ترسيخ إقتصاد قوي ومتنوع ونظام مالي ونقدي مستقر.
- تمكين البحرينيين لرفع مساهمتهم في عملية التنمية.
- تأمين بنية تحتية داعمة للتنمية المستدامة.
- الإدارة المستدامة للموارد الاستراتيجية مع تأمين التنمية الحضرية المستدامة.
- تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الحكومي.

ويوضح المخطط أدناه الهيكلة المستخدمة في إعداد هذا البرنامج:

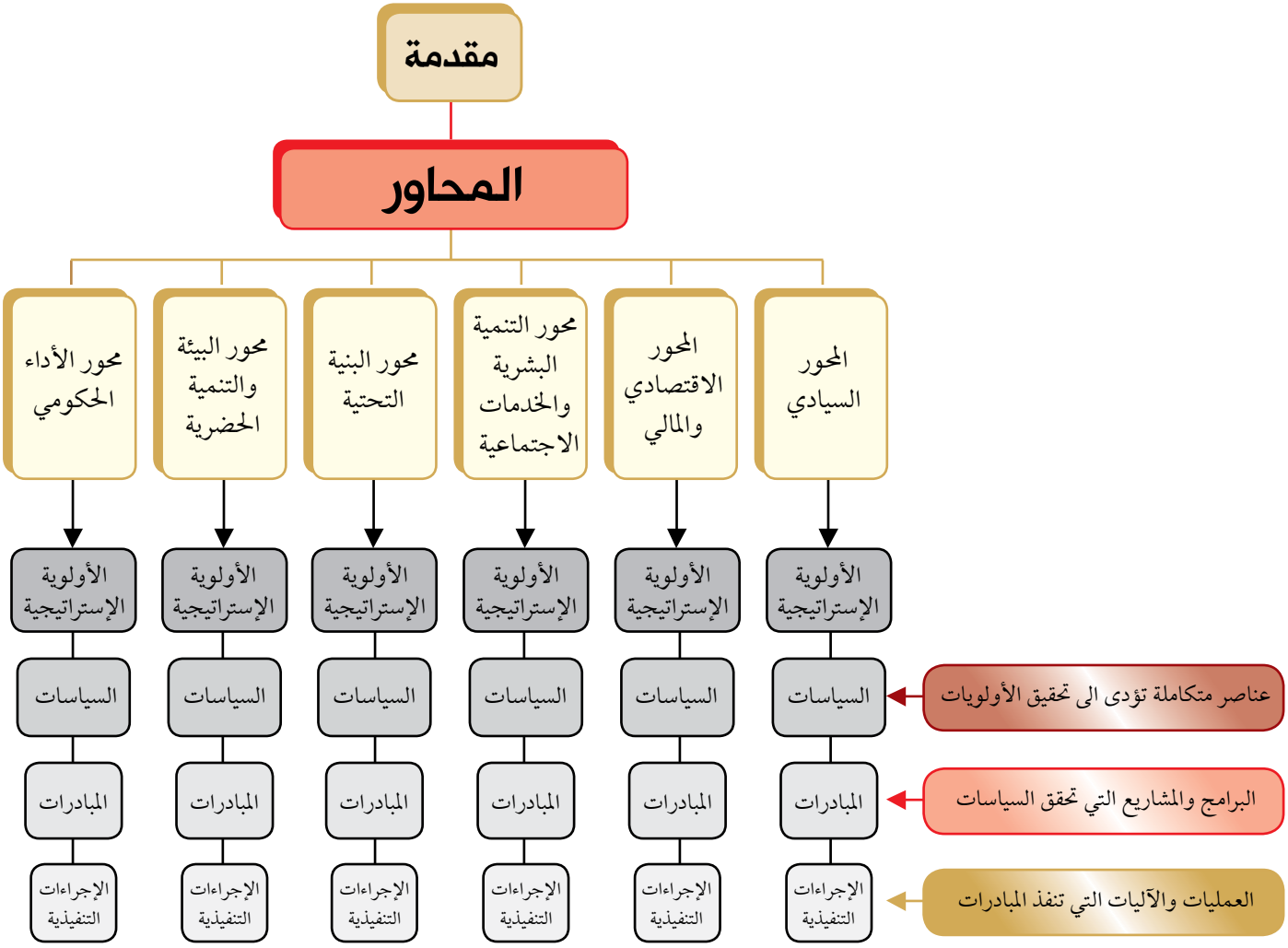

أولاً: المحور السيادي

الأولوية الاستراتيجية: تعزيز الأمن والإستقرار والنظام الديمقراطي والعلاقات الخارجية

إن تحقيق العدل وحفظ الأمن وتثبيت الإستقرار ودعم المسيرة الديمقراطية من الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع وفق ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين وتشكل أولوية أساسية من أولويات برنامج عمل الحكومة من أجل حماية النظام السياسي الديمقراطي وتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز علاقات المملكة الخارجية مع مختلف دول العالم.

السياسات والمبادرات والإجراءات:

١. حفظ الأمن وتحقيق الإستقرار

من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع وتحقيق العدالة وتنفيذ البرامج والمبادرات التي تركز على تعزيز الأمن والإستقرار كجزء من مسيرة الإصلاح الشامل على النحو التالي:

- **تطوير القدرات الدفاعية والأمنية للبلاد**

- تطوير برامج التدريب لإعداد وتجهيز منتسبي قوة دفاع البحرين والارتقاء بمستواهم من خلال توفير كافة السبل والإمكانيات اللازمة لذلك.
- تعزيز قدرات وزارة الداخلية من خلال الاتصال والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات وتوقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات ذات الصلة بالمجال الأمني.
- رفع وتحسين الكفاءة الفنية والتدريبية لعناصر قوات الأمن، ومواصلة تأهيلهم، ودعمهم وتجهيزهم بأحدث المعدات والتقنيات بما يحقق مزيداً من سرعة الاستجابة الأمنية.
- زيادة قوات الأمن العام، وتعزيز الشراكة المجتمعية.

- تعزيز الآليات الهادفة إلى التصدي للجرائم الإرهابية وتجفيف منابع الإرهاب ومكافحة التطرف بشتى أنواعه.
- تطوير الإجراءات الهادفة إلى منع ومكافحة الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمواد المحظورة، ومواجهة الجرائم المستحدثة.
- مراجعة وتحديث التشريعات ذات الصلة بالعمل الأمني.
- تفعيل تطبيق القوانين وتعزيز مبدأ سيادة الدولة والقانون.
- تعزيز الإجراءات المتصلة بحماية منتسبي الدفاع والداخلية والأمن الوطني، واتخاذ الإجراءات بحسب القوانين والأنظمة المتبعة لتعظيم خدمتهم وبما يضمن عدم الإساءة أو المساس بهم.
- تأهيل عناصر قوات الأمن في الجوانب المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

• رفع جاهزية الأجهزة الحكومية لمواجهة الأخطار وحالات الطوارئ والكوارث

- رفع قدرة الأجهزة المعنية لإدارة الأزمات وفق منظومة متكاملة تضمن إتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لأحدث الطرق والأساليب المتبعة.
- تطوير الإجراءات الهادفة إلى تأمين جميع المنافذ البرية وتعزيز أمن الحدود البحرية.
- العمل على رفع جاهزية الأجهزة المعنية للتعامل مع المخاطر الطبيعية وحالات الطوارئ تجاه التهديدات المحتملة.

• تعزيز الوحدة الوطنية وإشاعة روح التآلف والتسامح

- تعزيز دور المناهج التعليمية والمنبر الديني وأجهزة الإعلام في بث روح التآلف والأخوة والتسامح في المجتمع.

- وضع وتنفيذ خطط وبرامج تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخطباء والأئمة ليكونوا مؤهلين للدعوة إلى كل ما من شأنه أن يحافظ على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.
- دعم وتعزيز دور وأنشطة مراكز الشباب ومؤسسات المجتمع المدني الهادفة إلى ترسيخ الوحدة الوطنية.
- تطوير المنظومة التربوية لتسهم في بناء وترسيخ قيم المواطنة لدى الطلاب وتعلي من شأن بناء الوطن والدفاع عن مؤسساته.
- تفعيل دور لجنة مناهضة الكراهية والطائفية وتبني السياسات والمناهج والبرامج الفعالة التي تتصدى لخطابات الكراهية، وتعزز عوامل الوحدة في المجتمع البحريني.
- العمل على مراجعة التشريعات والقوانين بما يعزز قيم المواطنة.

٢. تعزيز النظام الديمقراطي

تأسيساً على ما نص عليه الدستور بأن نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، ستواصل الحكومة جهودها في حماية وتعزيز النظام الديمقراطي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مع تعاونها بما يحقق طموحات وتطلعات الجميع، وسيتم العمل على تنفيذ المبادرات التالية:

• الارتقاء بالعمل السياسي والحقوقي ضمن الثوابت الوطنية والشرعية الدستورية

- تطوير الإجراءات الهادفة إلى مواجهة كافة أشكال الخروج على القانون، أو ممارسة الأنشطة التي تستهدف الإضرار بكيان الوطن، مع الحرص على تعزيز الحقوق الفردية وحرية الرأي والتعبير وإحترام حقوق الإنسان والعمل في إطار الشرعية الدستورية والقانونية.

- مواصلة العمل في تهيئة البيئة المناسبة لدعم عمل الجمعيات والنشاطات السياسية والنقابية والحقوقية والمهنية الوطنية، بما يعزز دورها الوطني بعيداً عن الاستقطاب الطائفي والفئوي.
- العمل على إستكمال مراجعة التشريعات والقوانين والنظم بما يضمن توافقها مع إلتزامات البحرين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية وبما يعزز من حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان وحقوق الأفراد والتصدي للتمييز بكافة أشكاله.
- دعم المؤسسات الأهلية والحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وزيادة دعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتهيئة البيئة المناسبة لممارسة عملها بكل استقلالية ومهنية وشفافية.
- تعزيز دور الأمانة العامة للتظلمات في حماية حقوق الإنسان من أي انتهاك.
- العمل على توفير برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان للمعنيين بالعمل الحقوقي.
- متابعة العمل على تنفيذ مبادرة جلالة الملك المفدى بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

• ترسيخ التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

- تطوير آليات التعاون مع السلطة التشريعية في كل ما يتعلق بسن وتطوير التشريعات والقوانين.
- الاستمرار في التعاون مع السلطة التشريعية بما يسهل دورها في الرقابة على أعمال الحكومة.
- مواصلة دعم استقلالية المجالس البلدية وأمانة العاصمة بما يساهم في تعزيز وحفظ دورها في عملية التنمية.

- **تطوير قطاع العدالة**

- مواصلة تطوير الجانب الإجرائي من العمل القضائي بما يكفل استقلاله ونزاهته وحياديته.
- تدريب العاملين في قطاع العدالة وجهات إنفاذ القانون.
- دعم الجهاز القضائي وتزويده بالموارد البشرية والمالية للنهوض برسالته الجليلة.
- اعتماد بدائل حديثة لفض المنازعات كالتحكيم والوساطة بما يحقق جوهر العدالة مع الاقتصاد في النفقات والإجراءات.
- تطوير وتحديث خدمات التوثيق استجابة للتطورات التي تحققت في هذا المجال.

- **الارتقاء بقطاع الإعلام والاتصال**

- تطوير قطاع الإعلام بما يضمن تفعيل دوره كعنصر فاعل في دعم توجهات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى.
- تطبيق استراتيجية إعلامية شاملة ومواكبة للتطور، تهدف إلى تعزيز البنية التحتية والتقنية لقطاع الإعلام والاتصال، وزيادة قدرات المؤسسات الإعلامية الرسمية وتطويرها مع استحداث برامج لبناء القدرات والمحافظة على الكفاءات الوطنية.
- العمل على التسريع في إصدار التشريعات التي تضمن توفير الأطر القانونية التي تنظم ممارسة النشاط الصحفي والإعلامي وتدعم حرية الرأي والتعبير.
- تفعيل دور الهيئة العليا للإعلام والاتصال وتنظيم قواعد ممارسة مهنة الصحافة والإعلام بما يعزز إحترام التعددية وحرية الرأي والتعبير ضمن عمل وسائل الاعلام.
- العمل على تأمين البيئة المناسبة لقطاع الإذاعة والتلفزيون بحيث يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال جذب المستثمرين وخلق الفرص الوظيفية النوعية للمواطنين.

- مأسسة منظومة متطورة للاتصال والإعلام الحكومي بما يدعم الخطاب الرسمي لمملكة البحرين.
- تفعيل دور الاتصال الخارجي والداخلي وتكثيف التواصل مع المؤسسات الإعلامية بالداخل والخارج.

٣. تعزيز العلاقات الخارجية

ستواصل الحكومة إنتهاج سياسة خارجية متوازنة تعمل على دعم الاستقرار الإقليمي والعالمي بالتعاون مع الدول العربية والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، وسيتم العمل على تنفيذ المبادرات التالية:

• تعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية

- تنفيذ خطة استراتيجية من شأنها تعزيز تعاون المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة.
- استمرار وتعزيز دور المملكة الفعال في المنظمات الإقليمية والدولية.
- دعم المبادرات الرامية الى تحقيق السلام والإستقرار والأمن في العالم.
- العمل على بناء تحالفات استراتيجية مع مختلف الدول والمناطق الإقليمية والعالمية من خلال التحرك الدبلوماسي.
- تفعيل دور وأنشطة السفارات المتواجدة في الكثير من دول العالم بتعزيز الجهود المبذولة لتمتين العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة.
- العمل على تعزيز الجهود الدولية الخاصة بحوار الحضارات والأديان والثقافات.
- تعزيز تبادل الزيارات والوفود المتنوعة والتواصل مع مختلف دول العالم.

- **تعزيز التعاون الوثيق مع دول مجلس التعاون الخليجي**

  - إعطاء الأولوية لتعزيز التعاون الوثيق مع دول مجلس التعاون الخليجي والارتقاء بآفاق التعاون الخليجي المشترك في المسائل السياسية والاقتصادية وغيرها في ظل الظروف المحيطة بالمنطقة وتحدياتها الأمنية والتنموية. وسيتم الدفع باتجاه المزيد من التنسيق والتعاون المشترك الذي يحقق التطلعات والطموحات الخليجية على المستوى الرسمي والشعبي في دعم الكيان الخليجي ليكون أكثر قوة ومنعة وقدرة على التعاطي مع التحديات والمستجدات.
  - العمل على تحقيق التحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد.

- **تعزيز التعاون مع الدول العربية**

  - العمل على تعزيز دور البحرين داخل جامعة الدول العربية.
  - دعم التعاون مع الدول العربية الشقيقة في المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية وتعزيز العلاقات الاستراتيجية ومساندة القضايا العربية وبصفة خاصة القضية الفلسطينية فضلا عن المساهمة في تحقيق السلام وضمان الإستقرار في المنطقة.

- **تعزيز التعاون مع الدول الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي**

  - العمل على تعزيز دور مملكة البحرين داخل منظمة التعاون الإسلامي.
  - دعم التعاون مع الدول الإسلامية في شتى المجالات ومساندة القضايا الإسلامية.

ثانياً: المحور الاقتصادي والمالي

الأولوية الاستراتيجية: ترسيخ اقتصاد قوي ومتنوع ونظام مالي ونقدي مستقر.

تهدف هذه الأولوية الى توفير الأرضية المناسبة لتحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مرتفع في ظل إستقرار الأسعار والاستثمار الكامل لعناصر الإنتاج واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من عجز الميزانية ومعالجة الدين العام.

السياسات والمبادرات والإجراءات:

١. تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي ومستدام

ستسعى الحكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، تعود فوائده على جميع البحرينيين وذلك رغم التحديات المالية التي تواجهها المملكة، وسيتم السعي لتحقيق هذا من خلال تعزيز الاستثمار الحكومي المشترك مع القطاع الخاص في المشاريع التنموية، وزيادة كفاءة وإنتاجية البحرينيين وتعزيز مشاركتهم في سوق العمل، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال والإبتكار والإنفتاح، وتعزيز عملية التنويع الاقتصادي من خلال تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في خلق فرص عمل ذات جودة عالية للبحرينيين؛ في مختلف القطاعات والمجالات.

وستمنح الأولوية للمبادرات التالية على مدى السنوات الأربع المقبلة:

- **خلق بيئة تنظيمية مواتية للأنشطة الصناعية والتجارية**

- تحسين بيئة الأعمال والإستثمار عن طريق تطوير التشريعات والقوانين الداعمة لذلك.
- تطوير آلية تسجيل وترخيص الشركات وتسهيل الإجراءات المقدمة لإتاحة الفرصة لمزيد من الشركات للإستثمار في المملكة.
- تطوير خدمات البنية التحتية للمناطق الصناعية.
- متابعة أداء المملكة في المؤشرات الدولية وتنفيذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية لتحسين القدرة التنافسية للبحرين.

- السعي لتوفير الأراضي والعمالة لإقامة المشاريع القادرة على توفير الخدمات والمنتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة.
- تعزيز الإستثمار الحكومي المشترك مع القطاع الخاص في المشاريع التنموية.
- تنظيم قطاع العقارات والعمل مع القطاع الخاص لإعادة هيكلة المشاريع العقارية المتعثرة.
- دعم غرفة تجارة و صناعة البحرين والتعاون معها.
- العمل على تقوية دور غرفة البحرين لتسوية المنازعات بما يساهم في تشجيع وزيادة حجم الإستثمار في المملكة.
- تعزيز وتطوير المختبرات المتخصصة في مجالات المواصفات والمقاييس وفحص المعادن والأحجار الكريمة.

• تحسين ربط البحرين بالأسواق الإقليمية والدولية

- العمل على زيادة جذب الاستثمار الأجنبي في الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في خلق فرص عمل ذات جودة عالية للبحرينيين ويرتكز عملها على المنتجات للتصدير وتضع في الإعتبار محدودية موارد البحرين الطبيعية.
- تحسين الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالجمارك وإصدار تأشيرات الدخول، وذلك لتشجيع الإستثمار والأعمال التجارية.
- تطوير خدمات الناقلة الوطنية (شركة طيران الخليج) وتوسيع نطاق شبكتها لتعزيز ربط البحرين بالأسواق الإقليمية والدولية.
- تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي والإلتزام بتنفيذ المشاريع المشتركة.
- تعزيز التعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي من خلال إبرام الاتفاقيات الاقتصادية التي تعود بالنفع على المملكة.
- تعظيم الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة.

- **تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي**

- تشجيع ريادة الأعمال من خلال إعداد وتنفيذ برامج لتدريب البحرينيين وتحفيزهم على إقامة المشاريع، وتعزيز الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.
- إعداد وتنفيذ برامج داعمة للمؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة والمتناهية في الصغر في سبيل تطوير أعمالها وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني .
- إنشاء حاضنات الأعمال لدعم الشركات الجديدة من خلال تقديم الخدمات الإدارية والفنية والاستشارية.
- تشجيع وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص على الدخول في مجال التصدير من خلال تقديم الخدمات الإستشارية وخدمات تطوير المنتجات لتسهيل عملية التصدير في الأسواق المستهدفة، وتغطية مخاطر عملية التصدير عبر برنامج «ضمان إئتمان الصادرات».
- رفع مستوى طاقة مكتب براءات الإختراع لتمكينه من أداء دوره في استقبال وفحص الطلبات المحلية والدولية.

- **تنويع الاقتصاد المحلي من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات**

- تنمية قطاعي السياحة والثقافة وزيادة مساهمتهما في دعم الإيرادات، من خلال تنفيذ استراتيجية وطنية للسياحة والعمل على التوسع في إنشاء المشاريع التي من شأنها جذب السواح وتعزيز مكانة البحرين على الخارطة السياحية والثقافية العالمية.
- العمل مع القطاع الخاص لإنشاء مدينة للمعارض، لاستقطاب الفعاليات الدولية الكبرى لصناعة المعارض والاجتماعات والمؤتمرات.
- تنمية قطاع الخدمات المالية والمصرفية والتأمين من خلال الآتي:

- العمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، وتعزيز الرقابة المالية على القطاع الإسلامي والتقليدي، بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية.
- تعزيز سبل الحفاظ على المؤسسات المالية الموجودة، والعمل على إستقطاب مؤسسات جديدة.
- تطوير هيكلية نظم المدفوعات والتسويات لتوفير نظام وطني للمدفوعات والتسويات يتمتع بمقومات السلامة والكفاءة والأمان.
- تعزيز إدارة الأصول والثروات من خلال تطوير وتحديث القوانين واللوائح.
- تطوير سوق التأمين بما في ذلك شركات التكافل وإعادة التكافل، والعمل على زيادة الوعي بمنتجات التأمين ومزاياه.

- تنمية قطاع الصناعة من خلال تطوير مختلف القطاعات مثل الصناعات الأساسية والتحويلية في قطاع الألمنيوم والصناعات الغذائية وغيرها من القطاعات التي تساهم في تحقيق الاستفادة القصوى من مزايا البحرين التنافسية.
- تنظيم وتنمية قطاع النفط والغاز والصناعات المرتبطة به من خلال استمرار عمليات الإستكشاف في مختلف أنحاء المملكة، وإعداد الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والهندسية ؛ بهدف تحديد مواقع لحفر آبار استكشافية. بالإضافة إلى إنشاء مرفأ لاستيراد الغاز الطبيعي المسال وإنشاء خط أنابيب جديد لإستيراد النفط الخام من المملكة العربية السعودية، وزيادة السعة التكريرية لمصفاة شركة نفط البحرين وزيادة نسبة المشتقات النفطية وتوفير الجازولين.

٢. المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وضبط الدين العام

ستسعى الحكومة إلى إجراء إصلاحات هيكلية تقلل من التعرض لتقلبات أسعار النفط، في ظل تشكيل الإيرادات النفطية حوالي ٨٦ في المائة من عائدات الحكومة بحسب تقديرات عام ٢٠١٣ وذلك من خلال التركيز على تنويع وتنمية مصادر الإيرادات مع العمل في الوقت نفسه على ضبط المصروفات العامة. وسيتم تعزيز مشاركة رؤوس الأموال الخاصة في تمويل التنمية الاقتصادية لتخفيف العبء المالي على الموازنة العامة.

• زيادة الإيرادات الحكومية وترشيد المصروفات

- تعديل رسوم بعض الخدمات الحكومية بما لا يؤثر على القدرة التنافسية لمملكة البحرين لجذب الاستثمارات، على ألا يتحمل المواطن أية أعباء جراء هذه التعديلات.
- تطوير طرق تحصيل الإيرادات الحكومية وزيادة كفاءتها.
- إعتماد مبادئ توجيهية جديدة لمراجعة وإعتماد النفقات الحكومية تشمل نهجاً للموازنة تكون فيه قائمة بصورة أكبر على الأدلة وموجهة نحو تحقيق النتائج من أجل التركيز على النفقات التي تُحدث أعلى درجة من التأثير. وسوف تُحدد الأولويات في كل مراجعة للموازنة وتخضع البرامج عالية التكلفة لمراجعة مستمرة لترشيد الإنفاق.
- تخفيض المصروفات المتكررة للوزارات والجهات الحكومية عن طريق إعادة هيكلة الجهاز الحكومي، والتركيز على تقديم الخدمات الأساسية وإلغاء الخدمات المزدوجة والمكملة وإعادة النظر في هيكلة الوظائف العليا والادارية.
- إعادة توجيه الدعم الحكومي لمصلحة الفئات والقطاعات المستحقة وتحسين أساليب تقييم الاحتياجات بما يضمن توجيه الدعم لمستحقيه.
- تعزيز معايير الاستخدام الأمثل للطاقة بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.

- دعم الميزانية العامة بروافد إضافية من الإيرادات المحصلة من الهيئات الحكومية المستقلة والشركات الحكومية وعلى رأسها الشركة القابضة للنفط والغاز وشركة ممتلكات، وذلك بما يتوافق مع القوانين المتعلقة بهذا الشأن.
- تحصيل مستحقات هيئة الكهرباء والماء من الفواتير مستحقة الدفع من قِبل القطاعات الحكومية والخاصة.

• تحسين نظام التقاعد ومعالجة العجز الاكتواري

- مراجعة الخيارات المتعلقة بنظام التقاعد
- إدخال التعديلات اللازمة لكفالة استدامة نظام التقاعد.
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة لمعالجة العجز الاكتواري.

• تحسين إدارة الدين العام

- العمل على معالجة الدين العام من خلال سياسات مالية ونقدية أكثر فاعلية.
- النظر في مجموعة واسعة من خيارات الإنفاق والإيرادات، لمحاولة تقليل العجز المالي، والعودة تدريجياً إلى تحقيق فوائض مالية مستدامة.

• تعزيز أسواق رأس المال الوطنية

- تطوير أسواق رأس المال من خلال تأسيس بنية تنظيمية متطورة لسوق رأس المال وحركة المعاملات وزيادة إصدارات الصكوك المحلية وتيسير المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتشجيع طرح الأسهم للاكتتاب العام في المملكة، مع تيسير مشاركة المستثمرين المحليين والخارجيين، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: محور التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية

الأولوية الاستراتيجية: تمكين البحرينيين لرفع مساهمتهم في عملية التنمية.

يستهدف البرنامج تنمية رأس المال البشري والارتقاء بالمواطن البحريني عبر توفير وتحسين جودة وكفاءة الخدمات العامة لكافة فئات المجتمع، ومواصلة العمل لتطوير جميع القطاعات التي تخدم المواطن بما يضمن له الرفاه ويمكنه من المساهمة الفعالة في العملية التنموية.

السياسات والمبادرات والإجراءات:

١. تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية

ستولي الحكومة اهتماماً خاصاً بعملية تطوير التعليم وغرس القيم التربوية، من خلال وضع الخطط المدروسة وتنفيذها، بما يضمن الارتقاء بنوعية التعليم ومخرجاته، حسب متطلبات الجودة الشاملة، وسيتم العمل على المبادرات الآتية:

- **توفير البنية التحتية التعليمية المحفزة**

- العمل على تلبية الاحتياجات التعليمية، بتوفير المقعد الدراسي لجميع الطلبة في المراحل التعليمية الثلاث بمختلف محافظات المملكة، بالإضافة إلى إنشاء عشر مدارس جديدة.
- العمل على تأهيل المرافق القائمة وصيانتها بما يضمن استدامة تقديم الخدمات التعليمية بالجودة المطلوبة.
- تهيئة وتوفير المنشآت والأنظمة المعززة للمهارات التقنية.
- تطوير الأنظمة الإلكترونية الحديثة مثل مشروع البوابة التعليمية، لتسهيل عملية الحصول على الخدمات التعليمية.

- **الارتقاء بجودة التدريس والإدارة المدرسية**

- إعداد وتقديم برامج تدريبية لتطوير أداء المعلمين والقيادة المدرسية.
- زيادة وتطوير الكوادر التعليمية وربطها بنظام إدارة الأداء.
- العمل على مراجعة بعض الهياكل التنظيمية ؛ بما يضمن استيعابها للتوسع الكمي والتطوير النوعي في الخطط والبرامج التي تركز على الارتقاء بمخرجات التعليم.
- الاستمرار في تنفيذ برامج تحسين أداء المدارس وتحقيق متطلباتها.
- تقييم الأنشطة التعليمية في جميع مستوياتها ومراحلها إعتماداً على معيار الجودة المرتبط بعناصر العملية التعليمية.
- إشراك المعلّم في عملية التخطيط ووضع السياسات للعملية التعليمية والتعلمية.

- **تطوير المناهج الدراسية وطرائق التعليم**

- رفد المناهج بالكفايات المعرفية والمهارات المطلوبة بما ينمي قدرات الطالب في مجالات التفكير والتقييم وحل المشكلات.
- تطوير المناهج الوطنية لتكون معززة لمبادئ المواطنة وحقوق الإنسان.
- إنتهاج طرق جديدة لتعليم الرياضيات بما يضمن تطوير قدرات الطالب الحسابية والذهنية.
- تنفيذ إستراتيجيات تعزز مهارات القراءة باللغتين العربية والإنجليزية، وإعداد وتنفيذ البحوث، والاستخدام الآمن للتكنولوجيا.
- الإدماج الشامل لتقنية المعلومات والاتصال في التعليم، وتطوير المحتوى الإلكتروني للتعليم، وتوفير برامج المحاكاة والمختبرات الإفتراضية الإلكترونية.

- **الارتقاء بالخدمات التعليمية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة**

- تأهيل البنى التحتية المدرسية اللازمة، وتوفير الخدمات الداعمة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تهيئة البيئة المدرسية الداعمة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تزويد الصفوف بالأجهزة والمعينات المساندة.
- تقديم برامج تعمل على تهيئة وإعداد الطالب نفسياً وإجتماعياً لمساعدته في الإندماج بالحياة المدرسية والمجتمع.
- تنفيذ مشروعات تتناسب مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير الوسائل المساندة لرعاية الطلبة الموهوبين والتوسع في الأنشطة والبرامج المقدمة لهم.

- **الارتقاء بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي**

- تطوير البنية التشريعية لتعزيز المتابعة والرقابة من أجل تحقيق التوازن بين جودة التعليم والإستثمار فيه.
- العمل على مواءمة التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، بما يضمن تحقيق الأولويات الحالية والمستقبلية المحلية والإقليمية.
- توظيف تكنولوجيات التعليم لإحداث نقلة نوعية في قطاع التعليم العالي في البحرين.
- إنشاء بنية تحتية وطنية لحوكمة الأبحاث.
- العمل على تعزيز القدرات البحثية في الجامعات وتحسين الوعي العام وفهم آليات البحث والابتكار، مع معالجة الأولويات البحثية الوطنية.
- تنمية قدرات الهيئات الأكاديمية في الجامعات المحلية، بما يساهم في إرتفاع مستوى التحصيل والتأهيل لدى الطلبة.

- تنفيذ نظام الإعتماد الأكاديمي.
- وضع آلية لطرح البرامج الأكاديمية الجديدة ومراجعة البرامج الحالية بما يضمن مواكبتها للتطورات واحتياجات سوق العمل.
- العمل على تعزيز التكامل بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات قطاع الصناعة والاقتصاد الوطني.

• تحسين جودة قطاع التعليم الخاص

- تطوير البنية التشريعية والتنظيمية لقطاع التعليم الخاص، وتعزيز المتابعة والمراقبة.
- مراجعة وتحديث المعايير والمواصفات الفنية الحالية وأنظمة الترخيص المعتمدة للتعليم الخاص.
- العمل على رفع الكفاءة المهنية للهيئات الإدارية والتعليمية بالمؤسسات التعليمية الخاصة.

• مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل

- إنشاء مرصد لسوق العمل يحتوي على معلومات دقيقة ومحدثة، يستند عليها صانع القرار في قطاعي التعليم والتدريب.
- تطوير الكفاءة المؤسسية لمدارس التعليم الفني والمهني وتزويدها بالدعم اللوجيستي اللازم لتطبيق المعايير المهنية.
- تنمية قدرات المعلمين والمعلمات العاملين في مجال التعليم الفني والمهني وبناء القدرات القيادية.
- إعداد الدراسات اللازمة لتطوير قطاع التعليم الفني والمهني، بما يشمل النظر في دمج المسارين في مسار واحد.

- التوسع في التعليم الفني والمهني للفتيات، بما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث.
- إستحداث برامج أكاديمية ودراسية جديدة للتعليم الفني والمهني لتواكب احتياجات سوق العمل.

٢. الارتقاء بالخدمات الصحية

ستستمر الحكومة في وضع وتطوير السياسات الصحية ومتابعة تنفيذها والتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، وذلك لتعزيز صحة الفرد والمجتمع وضمان توفير خدمات صحية ذات جودة عالية، منظمة ومتكاملة، وعادلة ومستدامة وفي متناول جميع السكان في مملكة البحرين. وسيتم العمل على المبادرات التالية:

• تطوير وتكثيف برامج الرعاية الصحية الوقائية

- ترويج أنماط الحياة الصحية بين جميع فئات السكان من خلال برامج وطنية توعوية.
- تنفيذ الخطة الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية والتوسع في تقديم خدمات الكشف المبكر عن هذه الأمراض.
- التوسع في فتح عيادات التغذية في المراكز الصحية.
- المحافظة على نسبة ٩٩٪ من الأطفال المطعمين فوق عمر ٥ سنوات.
- الاستمرار في تقديم الرعاية المتكاملة لمرضى فقر الدم المنجلي بداية بفحص المواليد، وتوفير خدمات للفحص الدوري، إلى جانب وضع الخطط التدريبية للمهنيين في هذا المجال، ووضع البرامج التوعوية لطرق الوقاية والرعاية.
- تطوير مختبرات الصحة العامة.

- **تحقيق التكامل بين خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء المملكة.**
  - تنفيذ عدد من المشاريع الهادفة إلى تسهيل عملية الحصول على العلاج.
  - الاستمرار في تنفيذ المشروع i-الصحة(i-Seha) وذلك لتوفير نظام معلومات صحية شامل يخدم البحرين في القطاعين الخاص والعام، ويوفر المعلومات الطبية لكل مقدمي الخدمة من خلال ملف طبي إلكتروني واحد لكل مواطن أو مقيم مما يوحد مسار العلاج الطبي لكل شخص.
  - إنشاء مخزن مركزي وطني للأدوية (مخزون استراتيجي)، يوفر الأدوية اللازمة في حالات الطوارئ.
  - وضع نظام لتكامل الخدمات بين وزارة الصحة والقطاع الصحي الخاص والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة وذلك من خلال تحديد المجالات المطلوب فيها التعاون والشراكة مع القطاع الخاص.
  - إعتماد معايير محدده للعلاج بالخارج لتسهيل تحويل علاج المرضى بين مكتب العلاج بالخارج والمؤسسات الصحية ذات العلاقة.

- **تأمين خدمات صحية ذات جودة عالية**
  - إستحداث سياسات وإجراءات سلامة المرضى ومراجعتها، بناءً على مبادرات السلامة لمنظمة الصحة العالمية من أجل تعزيز ثقافة سلامة المرضى في مختلف المرافق الصحية.
  - تكثيف برامج التدقيق الطبي، وتعزيز آليات تسجيل الأخطاء الطبية ومتابعة إجراءات تصحيحها.
  - الاستمرار في وضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لضمان جودة الخدمات المقدمة، بما يتوافق مع متطلبات الإعتماد المحلي والدولي.

- تطوير نظام مركزي لشكاوى المرضى في وزارة الصحة .
- العمل على تعزيز نظام الحوكمة والقيادة في المؤسسات الطبية العامة.
- الارتقاء بالخدمات الصحية بشكل يجعل البحرين جاذبة للسياحة العلاجية.

• تحسين الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية

- إنشاء ٦ مستشفيات ومراكز طبية متخصصة في مختلف محافظات المملكة.
- بناء ٤ مراكز صحية عامة جديدة.
- زيادة ساعات العمل في بعض المراكز الصحية.
- تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في قطاع الرعاية الصحية.

• استدامة الخدمات الصحية

- تنفيذ مشروع للضمان الصحي ، يضمن تحسين خيارات المواطنين والمقيمين بين المؤسسات العلاجية الحكومية والأهلية.
- تنمية قدرات الموارد البشرية من خلال تنفيذ خطط التدريب بحسب الأولويات وضمن الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات التدريبية للكوادر الطبية وزيادة التنسيق بين الجهات المعنية بتدريب الكوادر الصحية والمؤسسات التعليمية .
- الإلتزام بمتطلبات التعليم الطبي المستمر كجزء من عملية ترخيص المهنيين الصحيين.
- الاستعانة بالخبرات الطبية الخارجية وتوفير الأجهزة اللازمة لتغطية المجالات التي تعاني من نقص أو قصور في الخبرات المحلية ، وذلك من أجل تقليل الإعتماد على العلاج في الخارج.

- **رفع كفاءة أقسام الطوارئ بالمستشفيات الحكومية**

- توفير البرامج التدريبية للمهنيين العاملين في أقسام الطوارئ، مع تنفيذ برنامج متكامل لإعداد أطباء اختصاصيين في مجال طب الطوارئ ضمن منظومة المجلس العربي للتخصصات الصحية.
- إستكمال إنشاء شبكة موحدة للإسعاف تشترك فيها جميع أقسام الطوارئ في المستشفيات.
- رسم وتنفيذ سياسات وخطط لضمان الكفاءة التشغيلية المثلى في خدمة المرضى.
- إعادة هيكلة وتنظيم منطقة التصنيف والتقييم المبدئي للمرضى المترددين على قسم الطوارئ.
- تنفيذ خطة تنسيقية بين أقسام الطوارئ في المستشفيات الحكومية تهدف إلى تنظيم عملية معاينة المرضى حسب ما تتطلبه الطاقة الاستيعابية كما وكيفا.
- تأسيس منطقة علاجية معدة خصيصا لإستقبال ومعالجة الحالات المرضية الناتجة عن أي انتشار وبائي للأمراض المختلفة مثل عدوى ايبولا والنزلات والإعتلالات التنفسية الناشئة عن وبائيات فيروسية وبكتيرية أو حالات الطوارئ الأخرى.

- **تعزيز الأنظمة الرقابية والإشرافية لقطاع الرعاية الصحية**

- مراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بترخيص المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتلك المتعلقة بتحفيز استثمار القطاع الخاص.
- تنظيم عملية الترخيص لمؤسسات الرعاية الصحية والمراكز الصيدلية.
- تعزيز القدرات المؤسسية للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية لتمكينها من القيام بدورها الرقابي.

٣. توفير الخدمات الإسكانية للمواطنين بأفضل جودة وسرعة ممكنة

- **تطوير السياسات المتعلقة بالإسكان**

- مراجعة وتعديل معايير وشروط إستحقاق الخدمة الإسكانية والآليات والأحكام اللازمة لتنظيم الدعم السكني.
- تحديد عدد ونوع الوحدات السكنية التي سيتم توفيرها سنويًا.
- تحديد الخيارات التمويلية لشراء أو بناء الوحدات السكنية.
- تطبيق معايير فصل راتب الزوج عن الزوجة لجميع الطلبات السابقة المستحقة بأثر رجعي، وإعتماد الراتب عند تقديم الطلب دون الإخلال بالأقدمية وتحديد الوقت لذلك.

- **تقليص فترة الإنتظار من خلال تسريع وتيرة توفير الوحدات السكنية**

- تنفيذ الأمر الملكي السامي بتوفير ٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية للمواطنين من خلال تنفيذ جملة من المشاريع الإسكانية في مختلف محافظات المملكة، توفر ما لا يقل عن ٢٥,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة خلال أربع السنوات القادمة وفق جدول زمني لكل عام، مع الاستمرار في زيادة العدد حتى الوصول إلى ٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية متى ما توفرت الإمكانات المادية لذلك.

- **تعزيز دور القطاع الخاص في توفير مشاريع السكن الإجتماعي**

- إقامة شراكة حقيقية وفعالة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الإسكانية.
- برنامج لشراء الوحدات الجاهزة من القطاع الخاص.
- التعاون مع القطاع الخاص للتأكد من استخدام التقنيات الحديثة وطرق فعالة لتوفير السكن الإجتماعي.

- **تسهيل حصول المواطن على التمويل المناسب لإمتلاك المسكن**

- الاستمرار في تنفيذ برنامج تمويل السكن الإجتماعي لمساعدة المواطن المدرج إسمه على قائمة الإنتظار بوزارة الإسكان في الحصول على تمويل من أحد البنوك لشراء وحدة سكنية من مشاريع القطاع الخاص.
- تحسين وتطوير برنامج تمويل السكن الإجتماعي وتضمينه أهم المبادئ الأساسية في نظام الرهن العقاري لخلق برنامج متكامل لتوفير أقصى سبل الدعم المالي للمواطنين .
- الاستمرار في تقديم علاوة بدل السكن.

٤. توفير الدعم والرعاية والتنمية الإجتماعية الفعالة

ستعمل الحكومة على الاستمرار في تقديم خدمات اجتماعية وتنموية متعددة موجهة لكافة فئات المجتمع، بما يخلق مجتمع بحريني قائم على التكافل والتماسك والشراكة، ومكتسب للمتغيرات الإيجابية المعاصرة، وسيتم العمل على الآتي:

- **تحديث السياسات وتطوير البيئة القانونية للخدمات الاجتماعية**

- مراجعة وتحديث سياسيات برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية بما يضمن التركيز على الأفراد الذين هم في أشد الحاجة إليها.
- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات المتعلقة بخدمات الحماية الاجتماعية.
- متابعة إصدار اللوائح التنفيذية لقانون الطفل ومتابعة إصدار قانون الحماية من العنف الأسري.
- إصدار اللوائح الداخلية والتنظيمية لترخيص مكاتب الإرشاد الأسري.
- متابعة تنفيذ الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة وإصدار قانون جديد لرعاية

وتأهيل ذوي الإعاقة بما يتوافق مع الإتفاقية، فضلاً عن تطوير التشريع الخاص بذوي الإعاقة بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية.

- العمل على تفعيل وتطبيق قانون حقوق المسنين، بتوسيع وزيادة قائمة المنافع لهم.
- مراجعة الأنظمة واللوائح وتطوير التنظيم الإداري والفني في الحضانات وتدريب العاملات فيها، في سبيل الارتقاء بالخدمات التي تقدم للأطفال.

• توفير الرعاية اللازمة للأطفال والناشئة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم

- ضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية للطفولة(٢٠١٣ -٢٠١٧) التي تهدف إلى ضمان حقوق الطفل في الصحة والتعليم والحقوق الاجتماعية الأخرى ومنع إستغلالهم في أعمال العنف والتخريب.
- تطوير وإدارة أندية مركزية شاملة للأطفال والناشئة في مختلف أنحاء المملكة من أجل توفير الخدمات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والترفيهية على أيدي متخصصين في مختلف المجالات وعلى مدار العام.
- تكثيف البرامج والخدمات لأندية الأطفال والناشئة لضمان إستفادة أكبر عدد ممكن من الأطفال من البرامج المقدمة لتنمية مهاراتهم، ولتعزيز التواجد العالمي للمتميزين والمبدعين من الأطفال والناشئة البحرينيين.
- إنشاء مركز لإيواء الأطفال المتعرضين للعنف الأسري، بهدف توفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية لهم.
- تأهيل العاملين في المراكز القائمة لحماية الطفل وذلك لتحسين جودة الخدمات المقدمة في هذا المجال.
- توفير الرعاية للأطفال المتعرضين للعنف الأسري والإهمال من خلال برنامج الرعاية البديلة لأبناء الأسر المتفككة.

- العمل على توفير الدعم والدورات التدريبية للأسر البديلة وذلك في سبيل مساعدة الطفل على الإستقرار والتكيف مع الأسرة الجديدة.
- الاستمرار في تقديم البرامج التوعوية لتشجيع الأسر على رعاية الأطفال المتعرضين للعنف الأسري والإهمال.
- بناء مركز تأهيل الأحداث بهيكلية إدارية تتناسب مع فلسفة التوجهات الدولية.
- تفعيل دور اللجنة العليا لمعالجة قضايا جرائم الناشئة ومشاركتهم في أعمال العنف ومسؤولية أولياء الأمور تجاه ذلك.
- الاهتمام بفئة رياض الأطفال بتطوير مناهجهم التعليمية وتحسين البيئة التعليمية ورفع مستوى الهيئات التعليمية، بما يتماشى مع معايير هيئة ضمان الجودة.

• توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة

- تلبية متطلبات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في تصاميم المرافق العامة بقدر الإمكان.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إستكمال بناء مجمع الإعاقة الشامل بمنطقة عالي، والذي يشتمل على مركز رعاية ذوي الإعاقة، ومركز التوحد، ومدرسة التوحد، ومركز الشلل الدماغي، والنادي الصحي، ومركز مصادر التعلم والتدريب، والمبنى الإداري، والنادي الصحي، ومركز تسويق منتجات الأشخاص ذوي الإعاقة .
- تشغيل مركز عبدالله كانو للتشخيص والتقييم لذوي الإعاقة، وتوفير الكفاءات الطبية المطلوبة لذلك.
- الاستمرار في تأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير مهاراتهم لإدماجهم في سوق العمل.

- تقديم الدعم المالي للمراكز والمؤسسات العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة التي تدار من قبل المنظمات الأهلية بهدف توفير التأهيل المجاني لذوي الإعاقة.
- التوسع في برنامج المنح المالية للطلبة الملتحقين بالمراكز الأهلية.
- إعادة بناء مجمع الخدمات الاجتماعية بمدينة عيسى ويشمل مراكز تأهيلية، داراً لرعاية كبار السن ، مركزاً اجتماعياً وحضانة أطفال.
- زيادة منحة المعاق الشهرية لتصبح ٢٠٠ دينار، وفق ضوابط واضحة تحقق الإستفادة للمستحقين منهم.

• تطوير الخدمات الاجتماعية والرعاية للمسنين

- العمل على زيادة عدد وجودة مراكز رعاية المسنين بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- توفير المتخصصين في طب الشيخوخة والطب النفسي للمسنين.
- ضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للمسنين
- العمل على زيادة دور وأندية الرعاية النهارية للوالدين، من خلال تفعيل دور الشراكة المجتمعية.
- العمل على الاستفادة من كفاءة وخبرات المتقاعدين من المسنين.
- إنشاء وحدة خاصة في كافة المستشفيات الحكومية الحالية والمزمع إنشاؤها تعنى برعاية كبار السن الذين تجاوزت أعمارهم ٦٠ سنة.

• تنفيذ البرامج الهادفة إلى دعم الإستقرار والتماسك الأسري

- تعزيز دور مكاتب الإرشاد الأسري ورفع كفاءتها .
- تكثيف البرامج التوعوية بشأن أهمية التماسك والاستقرار الأسري.

- **التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر ذوي الدخل المحدود**

- تطوير الخطة الوطنية لتنمية الأسر المحتاجة والتي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود وتعزيز الإعتماد على الذات والاستقلالية المالية.
- توفير برامج تدريبية لتطوير المشاريع التجارية الخاصة فضلاً عن برامج لتأهيل الأسر المحتاجة لتمكنهم من الانضمام إلى سوق العمل.
- تنفيذ المرحلة الثانية من مبادرة «إنماء» الهادفة إلى تأهيل وتدريب أفراد الأسر المتلقية للمساعدات الاجتماعية وتحويلها إلى أسر متمكنة اقتصادياً، قادرة على الاعتماد على نفسها.
- الاستمرار في تقديم برنامج «خطوة» للمشروعات المنزلية، الذي يعتبر امتداداً لمشروع الأسر المنتجة.
- فتح وحدات إنتاجية في المراكز الاجتماعية ومراكز الأسر المنتجة، والعمل على تدريب الأسرة في مجال المشاريع المتناهية الصغر.
- زيادة عدد مراكز عرض وبيع منتجات الأسر المنتجة في مختلف محافظات المملكة.
- تنظيم جائزة صاحبة السمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة بشكل سنوي لتشجيع الأسر المنتجة.
- بناء وتجهيز وتشغيل مراكز اجتماعية جديدة، من ضمنها مركز صاحبة السمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة الاجتماعي الشامل في منطقة الحنينية، ومركز البسيتين الاجتماعي.
- المراجعة الدورية للمعاشات والرواتب والأجور للمواطنين بحيث تتماشى مع متطلبات الحياة ومستوى الأسعار ومعدلات التضخم، وزيادتها كأولوية حال توفر التدفقات المالية اللازمة لذلك.

- زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وتوسيع الشرائح المستفيدة، وذلك في حال توفر التدفقات المالية اللازمة لذلك.
- استمرار صرف علاوة الغلاء.
- زيادة علاوة تحسين معيشة المتقاعدين من خلال الميزانية العامة للدولة اعتباراً من عام ٢٠١٥ وللسنوات القادمة بالتوافق مع السلطة التشريعية.
- العمل مع السلطة التشريعية على تعديل قانون التأمين ضد التعطل بما لا يحمل الموظفين والعمال أية أعباء مالية.

• تمكين المنظمات الأهلية لتعزيز دورها التنموي

- إعداد بيئة ملائمة لتفعيل دور المنظمات الأهلية وتطوير قدراتها.
- تطوير برنامج المنح المالية المقدم للمنظمات الأهلية.
- تنويع مصادر تمويل صندوق العمل الإجتماعي الأهلي وزيادة عدد الداعمين للصندوق بما يسهم في زيادة الدعم للمنظمات الأهلية.

• تمكين المرأة البحرينية ورفع مساهمتها في عملية التنمية

- التنسيق الفعال مع المجلس الأعلى للمرأة من أجل تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية ٢٠١٣-٢٠٢٢.
- الاستمرار في متابعة ومعالجة القضايا المتعلقة بالمرأة وإدماج احتياجاتها في برامج التنمية، بما يضمن استدامة استقرارها الأسري وترابطها العائلي.
- تطوير الخدمات المقدمة للنساء المتعرضات للعنف الأسري بما يضمن إعادة تأهيلهن.

- تكثيف البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة من الحصول على الفرص المتكافئة في كافة مجالات الحياة، وتعزيز مكانتها ومساهمتها في عملية التنمية.
- العمل مع السلطة التشريعية لتعديل قانون التقاعد بما يضمن للمرأة حق التقاعد المبكر بصورة اختيارية.

• تلبية احتياجات الشباب وتنمية قدراتهم وتمكينهم من التفاعل مع متغيرات العصر

- تعزيز البنية التحتية الرياضية من خلال التطوير النوعي في بناء وتشييد المنشآت الرياضية الجديدة والقائمة.
- التحديث المستمر لمنهجية إدارة المراكز الشبابية لجعلها الوجهة الأولى للشباب.
- العمل على إعداد وتوفير برامج شبابية نوعية تتوافق مع القدرات والاحتياجات الشبابية وتطور مهاراتهم القيادية والإبداعية، وتسهم في خلق قيادات شبابية متميزة لها دور إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
- ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز الشعور بالانتماء للوطن عن طريق تقديم مجموعة من الفعاليات والبرامج والأنشطة الهادفة.
- رصد وإكتشاف المواهب الواعدة في شتى المجالات واحتضانها عن طريق تقديم برامج متكاملة لتطوير هذه المواهب ورعايتها .
- وضع وتنفيذ برامج وتدشين حملات تثقيفية لحماية الشباب من تعاطي التدخين والمخدرات والكحول، وحمايتهم من خطر الفكر المتطرف والمنظمات التابعة له.
- إنشاء ٤ مراكز شبابية نموذجية في مختلف محافظات المملكة.

- **توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين وتنظيم سوق العمل**

- تطوير التشريعات العمالية والقرارات الوزارية اللازمة، بما يساهم في الارتقاء بسوق العمل وتطويره.
- توسيع نطاق البرامج الرامية إلى إعادة إدماج العاطلين عن العمل في القوى العاملة.
- إنشاء المرصد الوطني لاحتياجات سوق العمل، بما يحقق نظام متكامل يوفر معلومات لسوق العمل.
- إعداد وتنفيذ برامج للإرشاد والتوجيه المهني.
- تنفيذ مشروع المعايير المهنية للمهن الأساسية الأكثر شيوعاً في سوق العمل، والانتهاء من وضع إطار عام للمؤهلات المهنية البحرينية.
- تحديد وتوفير الاحتياجات التدريبية لسوق العمل للقطاعات الحيوية، التي يتوقع أن تستوعب أعداداً كبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- تنظيم قطاع التدريب المهني بصورة شاملة ومتقدمة تتناسب مع مستجدات وتطورات سوق العمل، وبما يساهم في تشجيع وتنمية الاستثمار في التدريب من قبل القطاع الخاص.
- تطوير البرامج التدريبية الهادفة إلى جعل البحريني الخيار الأمثل للتوظيف في سوق العمل.
- الاستمرار في إطلاق المبادرات والبرامج الخاصة بالتوظيف والتدريب، لضمان إبقاء معدلات البطالة في حدودها الآمنة والمنخفضة وعند مستوى ٤٪.
- تنفيذ مشروع البحرنة النوعية من خلال تكثيف الجهود لتشجيع أصحاب العمل ومنحهم بعض الامتيازات في حال توظيفهم للبحرينيين.
- تنظيم تصاريح العمل والمهن للعمالة الأجنبية بصورة سنوية تتماشى مع متطلبات سوق العمل.

رابعا: محور البنية التحتية

الأولوية الاستراتيجية: تأمين بنية تحتية داعمة للتنمية المستدامة

يهدف برنامج الحكومة في هذه الأولوية إلى توفير بنية تحتية ذات معايير عالية الجودة تلبي احتياجات مملكة البحرين الحالية والمستقبلية على كافة الاصعدة.

السياسات والمبادرات والإجراءات:

١. تطوير البنية التحتية وزيادة القدرة الاستيعابية

- **تطوير السياسات والأنظمة الهادفة إلى تحقيق الجودة والاستدامة في البنية التحتية**

- إعداد المخططات التفصيلية للمحافظات ضمن المخطط الإستراتيجي، بما يضمن تخصيص المواقع المطلوبة لتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية.
- إعداد خرائط التصنيف لمختلف المناطق القابلة للتعمير وتخصيص مواقع للخدمات عند تخطيط المناطق غير المخططة وفي التقاسيم الرئيسية واعتماد المخططات العامة للمشاريع الاستثمارية.
- القيام بعملية مسح للعديد من المناطق بما يضمن معرفة مواقع البنية التحتية المدفونة ولتلبية المتطلبات الملاحية والعقارية، وستتم بعض المسوحات بالشراكة مع القطاع الخاص.
- تطوير آليات وأنظمة العمل بما يهدف إلى زيادة كفاءة العمل في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية

- **تنفيذ مشاريع وخدمات الطرق بما يضمن الاستدامة**

- تنفيذ ما يقارب ٢٠ مشروعاً لتطوير الطرق والشوارع الرئيسية في مملكة البحرين، إلى جانب استمرار العمل في برامج رصف الطرق الترابية، وبرنامج صيانة الطرق وبرنامج تطوير الطرق في المناطق القديمة والقرى في مختلف المناطق.
- تأمين الأمن والسلامة لمرتادي الطرق ورفع مستوى السلامة المرورية على الطرق الرئيسية من خلال إنشاء مركز المراقبة والتحكم بالحركة المرورية وتكثيف توفير العلامات المرورية والإرشادية الذكية وتركيب كابلات الألياف البصرية للإشارات المرورية.
- العمل على إيجاد وتفعيل قاعدة بيانات بنظام المعلومات الجغرافي عن الحوادث المرورية.

- **تطوير مشاريع وخدمات الصرف الصحي**

- تطوير البنية التحتية لمنظومة الصرف الصحي من خلال مجموعة من المشاريع في مختلف محافظات المملكة.
- التوسع في انشاء شبكات الصرف الصحي في المواقع العمرانية الجديدة المتبقية لتوفير خدمة الصرف الصحي لحوالي ٩٨٪ من سكان البحرين.
- برامج مستمرة لتأهيل الشبكات القائمة في كافة مناطق البحرين.
- التوسع في إنشاء شبكات مياه الأمطار في مواقع مختلفة بالتزامن مع تطوير الطرق والمشاريع الإسكانية، إلى جانب انشاء شبكات تصريف الأمطار في المواقع القديمة بالتنسيق مع المجالس البلدية، وتجميع مياه الأمطار وحقنها في الاحواض الجوفية.
- البدء في إعداد دراسة حول الإستفادة من كميات الحمأة المنتجة في محطات الصرف الصحي للأغراض المختلفة مثل السماد وتحسين خواص التربة وغيرها.

- **توفير خدمات الكهرباء والماء بحد أدنى من الإنقطاعات**

- العمل على توفير المواقع والمسارات المطلوبة لمحطات نقل المياه والكهرباء الجديدة.
- تعزيز وتوسعة شبكة توزيع الكهرباء لتقليل الأحمال الزائدة على الشبكة الحالية وتقليل الإنقطاعات من خلال تطوير شبكات توزيع الكهرباء ذات جهد ١١ كيلوفولت و ٢٢٠ و ٦٦ كيلوفولت و ٤٠٠ كيلوفولت إلى جانب تنفيذ المرحلة الثانية من إستبدال محولات نقل الكهرباء وإعادة تأهيل المرحلتين الثانية والثالثة من محطة سترة لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه.
- العمل على إنشاء خزانات ومضخات جديدة للمياه وتطوير شبكات النقل وإنشاء محطة لمعالجة المياه المحلاة في سترة وتأهيل البنية التحتية لتقليل الفاقد مع ضمان المحافظة على نوعية وجودة المياه.
- تحديث أنظمة مركز التحكم للكهرباء والماء ، وتسريع إجراءات توصيل خدمات الكهرباء والماء للمشتركين وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لإرجاع الخدمات.
- تعزيز قنوات التواصل بين مختلف الأجهزة بقطاع الكهرباء والماء والمستهلكين.

- **تطوير البنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري**

- تنظيم قطاع الطيران المدني بما يعزز أمن وسلامة الطيران وتقديم خدمات الملاحة والإرصاد الجوية وتفعيل الدور الرقابي والإشرافي وفق الأنظمة الوطنية والدولية.
- توسعة مطار البحرين الدولي ليلبّي زيادة حركة المسافرين وتدفق البضائع من خلال إنشاء مبنى مسافرين جديد لزيادة الطاقة الإستيعابية للمطار إلى ما يتراوح بين ١٤ و ١٦ مليون مسافر في السنة.

- تنفيذ عدد من مشاريع الصيانة للمبنى الحالي للمطار للمحافظة على قدرته التشغيلية بحيث يبقى مستوفيًا لمتطلبات المعايير الدولية المتعلقة بالأمن والسلامة.
- العمل على إنشاء مجمع لخزانات وقود الطائرات في مطار البحرين الدولي، وذلك لنقل مقر خزانات الوقود الحالي الكائن في منطقة عراد السكنية.
- إنشاء مبنى لمسافري الطيران الخاص في مطار البحرين الدولي.
- إنشاء حظيرة لصيانة الطائرات في مطار البحرين الدولي، لخلق فرص عمل جديدة في القطاع.
- تطوير شبكة النقل الجماعي من خلال تحسين الخطوط والمسارات المعنية بالشبكة وتوسيع نطاقها، مع تحسين كفاءة ونوعية نظام الحافلات العامة وتحسين جودتها، إلى جانب توفير نظام معلومات جديد للركاب يقدم لهم معلومات محدثة وفورية وفقاً لمعايير عالية الجودة.
- تحديد مشغل جديد لتقديم خدمات النقل الجماعي يتولى تشغيل شبكة النقل الجماعي الجديدة، علاوة على توفير أسطول حافلات جديد مزود بالتقنيات الحديثة، الأمر الذي من شأنه إتاحة خدمة النقل الجماعي لشريحة أوسع من المجتمع، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث ستغطي الشبكة الجديدة ما نسبته ٧٥٪ من مناطق المملكة عوضًا عن ٣٠٪ في الوقت الراهن، مع مضاعفة عدد الحافلات إلى أربعة أضعاف تقريبا ليصل إلى ١٤٠ حافلة عوضًا عن ٣٥ حافلة حاليًا.
- العمل على تطوير كافة البنى التحتية المطلوبة مثل مواقف الحافلات والمحطات الرئيسية الحالية، وبناء محطات توقف جديدة لتغطية خطوط ومسارات الشبكة الجديدة.

- تنفيذ دراسة جدوى لتطوير وسائل نقل متطورة (الترام أو مونوريل أوالقطارات الخفيفة)، وتحديد وحجز مسارات الشبكة، مع البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع.
- تنظيم قطاع النقل البري من خلال إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لترخيص مشغلي جميع أنواع وسائل النقل البري، ومراقبة أدائهم.
- العمل مع مؤسسة جسر الملك فهد لإعداد دراسة شاملة لزيادة قدرة جسر الملك فهد على تلبية الزيادة الكبيرة في حركة التجارة والمسافرين.
- العمل مع الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة على وضع خطة تفصيلية لمشروع جسر الملك حمد ودراسة الترتيبات الفنية والمالية، وتحديد المسار الأمثل وتنسيق الممرات ونقاط الربط للجسر الذي سيربط مملكة البحرين بسكة حديد دول مجلس التعاون.
- مواصلة العمل على تطوير ميناء خليفة بن سلمان وذلك من خلال تشغيله بكفاءة عالية.
- تطوير المناطق المجاورة للميناء ؛ لتقديم خدمات إضافية جديدة.
- تعميق قناة البحرين من أجل إستيعاب مرور السفن الأكبر حجما.
- تطوير منطقة البحرين اللوجستية، واستقطاب شركات لخلق فرص عمل جديدة.
- تحديث وتطوير الأنظمة والقوانين في مجال الموانئ والنقل البحري.

- **تطوير خدمات الاتصالات والبريد**

- تحديث الخطة الوطنية للاتصالات في المملكة ومتابعة تنفيذها مع هيئة تنظيم الاتصالات.
- العمل مع القطاع الخاص لتطوير شبكة بروندباند الوطنية لتعزيز قدرة الشركات في المنافسة على تقديم خدمات متميزة وبأسعار تنافسية.
- تطوير لوائح وأنظمة قطاع البريد، بالإضافة الى تطوير مستوى الخدمات وكفاءتها في بريد البحرين.

خامساً: محور البيئة والتنمية الحضرية

الأولوية الاستراتيجية: الإدارة المستدامة للموارد الاستراتيجية مع تأمين التنمية الحضرية المستدامة

تهدف هذه الأولوية إلى إطالة دورة حياة الموارد المحدودة عن طريق رفع كفاءة الإنتاج والعمل على ترشيد الإستهلاك، إلى جانب توفير البيئة الصحية الملائمة للسكان بحسب المعايير الدولية المتبعة.

السياسات والمبادرات والإجراءات:

١. تعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة

- **تحسين كفاءة استهلاك الكهرباء والماء وتقليل الفاقد منه**

- زيادة التثقيف والتوعية للحد من هدر الكهرباء والماء.
- تعديل تسعيرة تكلفة الخدمات، بالإضافة إلى تشجيع الإستفادة من التكنولوجيات الموجهة نحو ترشيد الاستخدام.
- العمل على اعتماد آليات التوزيع الذكية، حيثما يكون ذلك ممكناً ومناسباً، بغية تحسين إدارة ما لدينا من موارد مائية وطاقة.
- تطوير لوائح البناء بما يساهم في ترشيد إستهلاك الكهرباء لجميع المباني الجديدة عن طريق إعتماد المعايير الدولية في هذا المجال، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتحسين العزل الحراري والتهوية الطبيعية وغير ذلك من التقنيات لتوفير إستهلاك الطاقة، فضلاً عن استخدام مواد بناء أكثر توفيراً في الاستهلاك.
- تعزيز كفاءة استخدام المياه عن طريق التصميم الملائم لتوزيع وصرف المياه في المزارع، وهندسة القنوات المائية وشبكات إعادة تدوير المياه، وإدخال المزيد من التكنولوجيات المتعلقة بالحفاظ على المياه في قطاع الزراعة.

- إعداد خطة استراتيجية وطنية بعيدة المدى للمياه في البحرين، تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للمياه واستدامته.
- حماية وتطوير الخزانات الجوفية وزيادة المخزون المائي من خلال تنفيذ مشاريع الحقن والتغذية الاصطناعية والمحافظة عليها، وذلك باستغلال المياه غير التقليدية والبديلة (المياه المعالجة والمياه المحلاة) والتوسع في استغلالها في الزراعة.

- **إيجاد مصادر جديدة للطاقة المتجددة لتلبية الطلب المتنامي في البحرين**

- دراسة البدائل المثلى للطاقة عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة لتوليد الطاقة المتجددة المتمثلة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ برامج تجريبية تمهيداً للتطبيقات الفعلية.
- البدء في تنفيذ أعمال وحدة الطاقة المستدامة وكفاءة الطاقة التي تم انشاؤها مؤخراً، لتطوير برامج الطاقة البديلة.

- **تحقيق الأمن الغذائي**

- تطوير استراتيجية شاملة تكفل استمرار تلبية الاحتياجات الغذائية للمملكة عبر تطوير القطاع الزراعي (نباتي/ حيواني) والثروة السمكية.
- رصد ومراقبة الواردات النباتية والحيوانية من خلال إنشاء محاجر زراعية وبيطرية في المنافذ، وتوفير الرعاية الصحية النباتية والحيوانية.
- تقديم البرامج الداعمة للمزارعين والصيادين بما يشمل برامج تمويل وخدمات إستشارية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي.

- تنظيم عملية الصيد بما يكفل عدم استنزاف المخزون مع تحديد المناطق المخصصة لذلك بحسب الأنواع والمواسم، وتشديد الرقابة على الصيد الجائر وغير المنظم وغير المبلغ عنه.
- تشجيع الإستثمار في مجال الإستزراع السمكي كمصدر اقتصادي مهم للأمن الغذائي المحلي.
- تطوير قنوات استيراد المواد الغذائية بما يضمن مرونة وتوفر الخيارات فيما يتعلق بأنواع المواد الغذائية وجودتها، أخذاً في الإعتبار استثمارات البحرين في القطاعات الزراعية الخارجية والعلاقات الاستراتيجية مع شتى الموردين الدوليين، فضلاً عن علاقات الشراء ذات الطابع التقليدي مع المنتجين الدوليين.
- تنفيذ إلاجراءات اللازمة للاستفادة من الأرض الزراعية الاستثمارية التي منحتها حكومة جمهورية السودان لحكومة مملكة البحرين والبالغة مساحتها ٤٢ ألف هكتار (١٠٠ ألف فدان).
- تعزيز الأنظمة الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالسوق العالمي للسلع الغذائية الأساسية.
- تحسين القدرة على رصد وكشف أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتحديث التدابير الوقائية، وضمان توافر مخزونات غذائية كافية.
- تشجيع إستثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي عن طريق تطوير التخطيط لاستخدام الأراضي الزراعية، وتحديث الإطار التنظيمي والتشريعي الحالي.
- توفير عدد مناسب من المرافئ البحرية الآمنة للصيادين.

• تعزيز فعالية استخدام الأراضي

- وضع تدابير للمحافظة على الأراضي كثروة وطنية وتعزيز حُسن استخدمها ومنع التعدي عليها بما يضمن تحقيق الفائدة القصوى منها.
- إجراء عملية مسح شاملة لخدمات البنية التحتية وتحسين البيانات المكانية بغية تسهيل

توجيه التخطيط والإستثمار، والتنمية المستدامة، وتنفيذ وصيانة جميع البنى التحتية على نحو فعال.

- توفير مصدر مشترك وموحد لتقديم معلومات مكانية دقيقة عن جميع خدمات البنية التحتية المدفونة.
- تعزيز البيانات المتعلقة بالمسح الجوي وقياس الأعماق عن طريق توسيع نطاق مشروع التصوير الجوي لضمان أن تكون البيانات دقيقة ومحدثة.
- تحديد احتياطيات الرمل الموجودة في البحر من أجل إنشاء قاعدة بيانات وطنية في هذا المجال.
- إصدار تشريعات لتنظيم وإدارة أملاك الدولة بما يضمن حمايتها وكفاية استغلالها والرقابة عليها، مع حصرها ونشرها ضمن قاعدة معلومات جغرافية شاملة، وإخضاع تأجيرها لنظام المزايدات العامة.

٢. توفير بيئة آمنة وملائمة للسكان

• تعزيز التنمية الحضرية

- تكثيف الجهود لتشجيع مساهمة القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الترفيهي، مع الحفاظ على الواجهات البحرية والسواحل وتطويرها وزيادة مساحتها ومنع التعدي عليها، وإنشاء الحدائق في مختلف المحافظات من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع.
- تطوير وإنشاء حدائق في المناطق التي لا تتوفر فيها الحدائق وبعض المناطق الإسكانية، مع إنشاء عدد من مضامير المشي.
- تطوير الأسواق الشعبية والمركزية.

- تطوير إشتراطات تطبيقات المباني الخضراء بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية.
- تنفيذ حزمة من المشاريع التطويرية للمواقع والمباني الأثرية بما يعزز الحفاظ على الإرث الثقافي والتاريخي الأثري لمملكة البحرين وحفظ هويتها.
- العمل على الارتقاء بخدمات البلدية.
- الاستمرار في مشروع تنمية المدن والقرى.
- تنفيذ مشروع التنمية الحضرية.
- وضع نظام لمعالجة البيوت الآيلة للسقوط بما يحقق استمرارها ويساعد المستحقين من ذوي الدخل المحدود بالإعفاء من الأعباء المالية.

• حماية البيئة

- منح الأولوية بصورة خاصة للمشاريع المتعلقة بحماية المحميات الساحلية والبحرية ودعم مشاريع التخضير والتشجير.
- تطوير وسائل المحافظة على البيئة والحفاظ على الأنواع والسلالات والأصناف ذات الأهمية البيئية والاقتصادية والثقافية.
- تطوير ضوابط جديدة، مع تشديد الرقابة وزيادة تواتر عمليات التفتيش.
- مراجعة وتحديث إطار تشريعي بشأن القضايا البيئية لمواكبة التطورات السريعة، وضماناً لحماية الموائل الطبيعية والحياة النباتية والحيوانية البرية والبحرية.
- تطوير مشاريع التوعية والتثقيف البيئي، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي في مختلف المجالات البيئية.

- زيادة شبكة مناطق التنوع البيولوجي المحمية، وإستعادة مناطق التنوع البيولوجي الحرجة والحساسة التي فُقدت، مع حماية الأنواع الرئيسية في نطاق توزيعها الطبيعي، وإستعادة اعداد الأنواع المهددة بالانقراض عن طريق تربية الحيوانات في الأَسْر وإنشاء مشاتل للنباتات.
- تحديث نظم رصد المخالفات البيئية، وتحسين آليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة والأنشطة الاقتصادية، لكشف التجاوزات المتعلقة بالتخلص من المخلفات الصناعية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة وغير ذلك من حالات التخلص من النفايات.
- الإمتثال البيئي لأنشطة الردم والتجريف.
- زيادة عمليات التفتيش والرصد لضمان استخدام المصانع والصناعات لتكنولوجيات تؤدي إلى تخفيف الإنبعاثات.
- إدخال وتعزيز استخدام الوقود النظيف، ومراجعة وتحسين التشريعات الحالية المتعلقة بإنبعاثات الغازات السامة، والمخلفات الصناعية.
- تدوير المخلفات المنزلية.
- العمل على وضع برامج وطنية لتقليل نسبة الكربون المنبعث في مملكة البحرين.

سادساً: محور الأداء الحكومي

الأولوية الاستراتيجية: تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الحكومي

يهدف البرنامج في هذا المحور إلى تطوير وتحسين القدرة على تقديم الخدمات في القطاع العام لتكون بأفضل كفاءة وفعالية وسرعة ممكنة.

السياسات والمبادرات والإجراءات:

١. تحسين إنتاجية القطاع العام وتعزيز حوكمته

- **إعادة تنظيم الجهاز الحكومي ومراجعة عملياته**

- تطوير آليات ومعايير إستحداث الجهات الحكومية ووضع نظم فعالة في تصميم هياكلها التنظيمية وعملياتها الإدارية.
- مراجعة وتطوير السياسات وخط سير العمليات والخدمات التي تقوم بها الوزارات والجهات الحكومية بما يتواكب مع الاحتياجات والتغييرات المستحدثة.
- استغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة من خلال تصحيح الهياكل التنظيمية ومراجعة سياسات الخصخصة لتقديم أفضل الخدمات ومشاركة القطاع الخاص بما لا يمس وظائف المواطنين.

- **التوظيف والتطوير والإحلال الوظيفي**

- تطوير عمليات وأنظمة التوظيف والترقيات في القطاع العام.
- رسم خطة لتطوير أداء موظفي الخدمة المدنية من خلال إدارة التدرج الوظيفي والمواءمة بين قدراتهم واحتياجاتهم التطويرية بما يحقق الاحتياجات الاستراتيجية العامة، ولجذب الكفاءات والحفاظ عليها.
- تقديم برامج خاصة لرفع مستوى القيادات التنفيذية في الخدمة المدنية، ووضع خطة لإعداد وتأهيل صف ثانٍ من القيادات والموظفين في كل الوظائف المهمة.

- تكثيف الجهود في تقييم وتحسين نوعية وتوافر برامج التدريب لموظفي الخدمة المدنية، وتنفيذ الخطط التدريبية في المجالات الإدارية المختلفة التي تلبي متطلبات الموظفين وترفع من كفاءتهم في الأجهزة الحكومية.
- العمل على استكمال الوظائف الشاغرة في بعض الوزارات والجهات الحكومية الأخرى بما يحقق الوضع الأمثل للتوظيف.
- وضع استراتيجية وطنية لبحرنة الوظائف في القطاع العام.

• حوكمة القطاع العام

- وضع خطة تنفيذية لتعزيز تطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة في الأجهزة الحكومية.
- الإستفادة من أفضل التطبيقات والممارسات العالمية والإستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.
- إعداد وتنفيذ خطة عمل لإنشاء مركز إقليمي للحوكمة في مملكة البحرين يهدف إلى خلق ثقافة جديدة في هذا المجال، وإيجاد كوادر قادرة على إرساء مفاهيم الحوكمة في الجهات الحكومية بما يتوافق مع المعايير العالمية والتوجهات الوطنية في هذا المجال.

٢. تحسين وتبسيط الإجراءات في تقديم الخدمات في القطاع العام

• تعزيز التواصل والتكامل الحكومي

- استخدام التكنولوجيا في بعض الإجراءات والعمليات المهمة والأساسية في الجهاز الحكومي بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها، مع ضمان سرية تداولها وأمنها.
- تنفيذ برامج لإدارة التغيير والاتصال لإحداث تحول رئيسي في الثقافة السائدة في القطاع العام لتقبل التغيير والابتكار ورفع كفاءة قنوات الاتصال بينها.

- تفعيل مبادرات التكامل لبعض العمليات في الجهاز الحكومي، بما يضمن تقليل الازدواجية والتكرار في العمل وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر فعالية للمستفيدين.
- توفير قاعدة مشتركة للمعلومات والبيانات بين الوزارات والجهات الحكومية.

- **توفير الخدمات وتطويرها إلكترونياً**

- زيادة توفير وتطوير الخدمات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية للمواطنين وعموم المتعاملين وأصحاب المصالح بهدف تسهيل الإجراءات وتسريعها.
- المتابعة والتطوير المستمرّان لنظام الشكاوى والمقترحات الإلكتروني (تواصل)، بما يساهم بشكل فعال في تحسين الخدمات والتأكد من جودتها في القطاع الحكومي.

- **تعزيز الأمن الالكتروني**

- تنفيذ مشروع حماية المعلومات بتصنيفها وتحديد طرق معالجتها وكفالة سريتها.
- إنشاء المركز الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي، ليقدم مجموعة من الخدمات من ضمنها خدمات ضمان جودة أمن المعلومات.
- توفير القدرات والإمكانيات المتخصصة في مجال التأمين الإلكتروني.
- تزويد الجهات الحكومية بخدمات متكاملة ومتطورة لأمن المعلومات.
- رفع مستوى أمن المعلومات عن طريق حوكمة أمن المعلومات ودعم الجانب التقني والبشري بما يحقق الريادة الاقليمية والعالمية.

٣. تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية

- **تبسيط وتطوير عمليات الشراء وإجراءات المناقصات**

- تعزيز دور مجلس المناقصات والمزايدات وتحسين أدائه لضمان أعلى مستويات الشفافية والعدالة في المشتريات والمبيعات.

- تطوير الإجراءات اللازمة بما يضمن الالتزام بالأنظمة والقوانين في جميع مراحل عملية المناقصة.
- تفعيل نظام متكامل لتصنيف المقاولين والموردين.

• الرقابة والتدقيق الداخلي

- تحديث السياسات الهادفة إلى مكافحة الفساد، وتدعيم عمل الأجهزة المعنية بهذا الجانب.
- تطوير التشريعات العقابية للمحافظة على المال العام، وتشديد العقوبات المقررة على جرائم التعدي على المال العام والتربح كجرائم الرشوة والإختلاس وإهدار المال العام.
- تعزيز دور أجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات والأجهزة الحكومية بما يكفل اتخاذ الإجراءات الاستباقية التي تضمن عدم وقوع المخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية.
- استجابة الوزارات والأجهزة الحكومية لملاحظات وتوصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية، وإحالة المخالفين إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم في المخالفات التي تشكل جريمة جنائية، بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية من قِبل تلك الوزارات والأجهزة.

٤. تحسين التخطيط الإستراتيجي وتطوير السياسات الحكومية

• التخطيط الإستراتيجي الحكومي المبني على الاحتياجات والحقائق

- تعزيز قدرات الأجهزة الحكومية في مجال التخطيط الإستراتيجي بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية.
- تحديد آليات واضحة لصناعة السياسات التي يجب أن تكون مبنية على أساس المعلومات والدراسات والبحوث المناسبة وجمع البيانات وتحليلها.

- تطوير منظومة متكاملة للمعلومات، تشتمل على بيانات ومعلومات دقيقة ومحدثة، للإستناد عليها في وضع السياسات والتوجهات المستقبلية.
- تطبيق نظام الجودة وتعزيز دور إدارة الأداء المؤسسي بصفة إلزامية في كل المؤسسات الحكومية.

٥. تطوير آليات قياس ومتابعة الأداء الحكومي

• تعزيز ثقافة القياس باستخدام مؤشر ات الأداء

- تقديم الدعم الفني والإستشاري للمؤسسات الحكومية لتعزيز ثقافة القياس لديها.
- ربط العمليات الأساسية في الأجهزة الحكومية بمؤشرات يمكن قياسها على المستويات التشغيلية والمؤسسية والوطنية بما يضمن سهولة مراجعة وتقييم وتحسين العمل.
- إستكمال إعداد منظومة خاصة بقياس المؤشرات الوطنية والدولية، تضمن صحة المعلومات ودقتها.

• متابعة الأداء الحكومي

- الاستمرار في متابعة الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل الحكومة، وإدخال التحسينات اللازمة للمنظومة المعدة لذلك، بما يضمن التنفيذ الفعال للبرنامج بحسب الجداول الزمنية والموازنات المرصودة.
- تطوير آليات متابعة الأداء المؤسسي وتعزيز ثقافة تعتمد على الأداء والتخطيط الإستراتيجي.

والله ولي التوفيق، ، ، ،